السياسة العربية في شهر

خفايا المعركة الانتخابية في لبنان

بقلم محمد النقاش

شغلت الانتخابات النيابية العامة دنيا العرب هذه المرة اكثر من اية مرة . بل لعلها المرة الوحيدة التي اثارت فيها الانتخابات اللبنانية مثل هذا الاهتمام . كما ان الاهتمام تعدى دنيا العروبة الى الدنيا باسرها .

واذا قلنا ان بعض المصادر الاجنبية اعتبرت هذه المعركة وكأنها معركتها، لم نذهب بعيدا في القول ...

والسبب ـ كما هو معلوم ـ ان لبنان اعتنق سياسة الغرب (على لسان رئيس جمهوريته الاستاذ كميل شمعون) وقبل مبدأ ايزنهاور على يد حكومته التي يرئسها الاستاذ سامي الصلح ، ووزير خارجيته الدكتور شارل مالك . فعل لبنان ذلك عشية الانتخابات وضمن الحاكمون اكثرية نيابية لا بأس بها للموافقة على هذه السياسة ، اذ ان اكثرية النواب تحسب في لبنان الف حساب للسلطات في المعركة الانتخابية ، وعودة النائب الى كرسيه رهن ـ على هذا الاساس ، والى حد كبير ـ برضى الحاكمين ..

ومع ذلك ، فقد قامت معارضة قوية لهذه السياسة في صفوف الشعب. واذا شئنا وضع النقاط على الحروف ، قلنا ان المسلمين ـ وهم يؤلفون على الاقل نصف اللبنانيين ـ اجمعوا على مناهضة هذه السياسة في الانحياز الى الغرب ، وآثروا البقاء على سياسة الحياد ، والتعاون في هذا المضمار مع سوريا ومصر . كما ان فريقا من المسيحيين ، على رأسهم الزعيم حميد فرنجية ، آثروا سياسة الحياد .

وعند مناقشة القبول لمبدأ ايزنهاور في البرلمان ، استقال سبعة من اقطاب النواب بينهم الاستاذ فرنجية ، احتجاجا على زج لبنان في سياسة لا ترتضيها كثرة ابنائه ، عن طريق الافادة من ظروف الانتخابات ، ومن ظروف الطواريء التي بسطت رواقها على لبنان بضعة اشهر ، لكسب الانصار بين النواب ، وكبح جماح المعارضة ...

مرض الئيس الصلح

ومما دل على ان المسيحيين جميعا غير راضيين عن سياسة الانحياز للغرب ، ان الاستاذ سامي الصلح الوحيد بين زعماء المسيحيين الذي قبل الحكم على اساسها ، لما اصيب بمرض خطير الزمه المستشفى اياما ، اتخذ مرضه اهمية شبه دولية ، وكان «المغربون» والغربيون في لبنان يقيمون الصلوات ابتهالا الى الله ان يشفيه .. فمكانته وشعبيته اللتان فقد منهما الكثير عند المسلمين ، كما دلت انتخابات بيروت ، كانتا ضروريتين جدا لتدارك الموقف . ولو اصيب ـ لا سمح الله ـ بمكروه ، لما وجد زعيم مسلم بوزنه او اقل منه ، يرضى تولي رئاسة الوزارة .. ولحدثت الازمة التي تنسف سياسة الانحياز الى الغرب ، او بلبلة تجر الى ما لا تحمد عقباه في لبنان ...

مقدمات المعركة

ومن البديهي ان السياسة الخارجية لم تكن العامل الوحيد في المعركة بل هناك قضايا محلية كثيرة ، في طليعتها ـ على ما قيل ـ ان الرئيس شمعون كان حريصا على الاتيان بمجلس يضمن فيه اكثرية الثلثين لتعديل الدستور ، وتجديد رئاسته ست سنوات اخرى ...

ولوحظ منذ اللحظة الاولى ان الحكومة لا تريد ان تشرف على الانتخابات ، بل ان « تعمل » الانتخابات ... وقد قسمت الدوائر الانتخابية ، وحدد عدد النواب (٦٦ نائبا بدلا من ٨٨ كما طالبت كثرة اللبنانيين الساحقة) وقسطت الانتخابات (على ان تجري خلال شهر بدلا من يوم واحد) بشكل يضمن فوز القوائم الحكومية ..

وظهر للبنان ان للحكومة مرشحين ، تتعهدهم وتسهر بكل وسائلها على نجاحهم ...

وهذا ما استثار المعارضين ، فطالبوا بحكومة حيادية تشرف على الانتخابات ، كما حدث في مرتين سابقتين خلال رئاسة الاستاذ شمعون . لكن المسؤولين لم يأبهوا للمعارضة ، واصروا على ان تكون الحكومة ـ الحكومة التي خرجت على الحياد في السياسة الخارجية وعلى الحياد في الانتخابات ـ هي التي ستجري الانتخابات ـ ولقاء هذا الاصرار ، اضربت بيروت في الثلاثين من أيار ، وقامت مظاهرات سلمية قمعتها الحكومة بالرصاص ، محدثة عدة قتلى وجرحى .

وظلت بيروت مضربة اربعة ايام ، وتآزرت معها طرابلس وصيدا (اي المدن الرئيسية الثلاث في لبنان) وانتهى الامر بترضية المعارضة عن طريق ضم وزيري دولة من المحايدين الى الحكومة ، مهمتهما الاشراف على حياد الحكومة اثناء الحملة الانتخابية ، وتعهد الجيش بالسهر على عملية الانتخاب ايام الانتخاب .

النتائج

حتى كتابة هذه السطور ، كانت الانتخابات قد تمت في ثلاث محافظات من اصل خمس في لبنان ، وانتخب اربعة واربعون نائبا من بيروت والجنوب وجبل لبنان ، من اصل ستة وستين هم مجموع المجلس المقبل. وقد فاز من المعارضة اربعة فقط ، هم السادة : نسيم مجدلاني (بيروت) معروف سعد (صيدا) علي بزي وكامل السعد (الجنوب) وفاز الحكوميون دون استثناء في جبل لبنان .

فهل نستنتج من هذا ان اربعة على اربعين لبنانيا ، هم فقط المعارضون لسياسة لبنان العربية والخارجية ؟

اذا فعلنا ، نبتعد كثيرا عن الواقع . فقد قلنا ان السلطات القت بكل ثقلها في المعركة . ولكن لم يحدث تزوير بالمعنى الصريح في صناديق الاقتراع فقد حدث ضغط واكراه واغراء ، مما اضطر وزيري الدولة الاستاذ محمد علي بيهم والدكتور يوسف حتي الى الاستقالة من الوزارة غداة الانتخابات في جبل لبنان ، احتجاجا واستنكارا . .

على ان هناك ، غير الضغط والاغراء ـ والدركي او الشرطي هو ملك الانتخابات في كثير من قرى لبنان ودساكره ـ ما هو اهم .

فنظام الانتخاب في اساسه فاسد . اذ يعتمد لبنان فيه التمثيل الطائفي ، بحيث يكون لكل طائفة دينية ـ وما اكثر الطوائف عندنا ـ عدد محدد من النواب يتناسب مع عدد افرادها .

وبديهي ان هذا التوزيع يجري بمعرفة الدوائر الحكومية وحدها .

والملاحظ ان اي احصاء عام للسكان لم يجر منذ عام ١٩٣٢ . والطوائف الاسلامية لا تنفك تطالب باحصاء جديد .

لكن منتهى التناقض في الوضوع ان هذا التمثيل الطائفي يفقد معناه تماما يوم الانتخاب ، لان الدوائر الانتخابية لا تخضع للنظام الطائفي . معنى ان بضع طوائف تشترك في انتخاب بصفة نواب احيانا . وقد جرى تقسيم الدوائر بشكل يجعل بعض الطوائف اقلية ، بحيث لا يكون لها يد في انتخاب نوابها . وقد حدث في انتخابات بيروت مثلا ، ان المعارضة من النواب المسلمين نالت من اصوات المسلمين ضعفي ما نالت الحكومة ... ومع ذلك ، نجحت الحكومة وسقطت المعارضة .

على ان تقسيم الدوائر لا يخضع فقط للاهواء الطائفية ، بل للاهواء الحزبية ، بحيث ان من قسمها ، وزع انصار فلان وشتت شملهم ، بينما جمع انصار فلان في دائرة واحدة .. وهكذا ، سقط في الانتخابات الاخيرة مثلا ، السيد احمد الاسعد في الجنوب ، احمد الاسعد الذي كان يصل الى البرلمان منذ ثلاثين سنة في استمرار ، ومعه اثنا عشر نائبا ، يختارهم على هواه دون منازع (تصور ان زعيما كالمغفور له رياض الصلح لم يكن يستطيع النجاح في الجنوب ـ حتى وهو رئيس للحكومة ـ دون رضى الاسعد)

وسقط الاستاذ كمال جنبلاط ، وهو من اسرة درزية عريقة احتلت البرلمان ايضا ثلاثين سنة ، اي منذ قيام الحياة النيابية في لبنان . وكان ممثلها ـ وكمال جنبلاط يمثلها منذ ١٤ سنة ـ بيضة القبان في انتخابات جبل لبنان ، بحيث يستطيع الاتيان معه باكثر من نصف نوابه ..

وبفضل تقسيم الدوائر ، وضغط الحكومة ، فاز على كمال جنبلاط شاب لم يسمع به من قبل على مسرح السياسة .. ولعله خاض المعركة ، وكل امله ان يسقط في وجه عملاق الانتخابات جنبلاط ...

الخلاصة

والخلاصة ان الانتخابات او نتائجها لا يمكن ان تعتبر بوجه من الوجوه استفتاء حول سياسة لبنان العربية والخارجية .. لاسيما وانها تخضع ـ عدا ما قدمنا ـ لعوامل حزبية ومحلية صرف في كثير من المناطق .

لهذا ، يمكن القول مهما تكن نتائج انتخابات عام ١٩٥٧ . ان الاوضاع بالنسبة الى السياسة العربية باقية حيث كانت قبل الانتخابات .

فالمسلمون بكثرتهم الساحقة غير راضين عن سياسة الانحياز ، ومعهم فريق كبير من المسيحيين . ومتى عرفنا ان للبنان وضعا خاصا ، يقوم على التوازن قبل كل شيء ، بين شطريه المسيحي والمسلم ، ادركنا اية مرارة قد تخلق في نفوس بعض ابنائه حين يجرون جرا ، وباساليب ملتوية ، الى اعتناق سياسة لا يؤمنون بها ولا يرتضونها .

زد على هذا ، ان لبنان بلد المفاجاءات . فحتى لو انتصرت القوائم الحكومية في كل مكان ، لانستبعد ـ بل نتنبأ ـ ان تقوم من قلب الموالين والحكوميين معارضة ، بعد مضي شهرين على تولي المجلس الجديد ...

هذا ، اذا كتب لهذا المجلس ان يعيش ، لا بعد ان استقال وزيرا احتجاجا على عدم صحة الانتخابات وانما لقضايا اكثر عمقا وابعد اثرا.. لعل في طليعتها ان المجلس الجديد يكاد يكون خاليا من ممثلي الشعب الحقيقيين ، ـ او نصف الشعب ، على الاقل ـ اولئك الذين كان بامكانهم وحدهم ان يعبروا عن امانيه الصادقة في سياسة عربية قومية تحررية .

السياسة السعودية الأردنية

بين الثامن من حزيران ١٩٥٧ والثالث عشر منه ـ قام الملك سعود بزيارة لاخيه الملك حسين في عمان . وقد دارت بين الملكين خلال هذه الايام الستة احاديث حول علاقتهما ، ثم علاقاتهما ببقية الدول العربية ، انتهت كالمعتاد ببلاغ مشترك .

وفي الامكان القول ان هذا البلاغ هو اوهن بلاغ من نوعه في تاريخ السياسة عامة ، وتاريخ البلاغات المشتركة بوجه خاص .

ولنبدأ بجلاء نقطة مهمة . ففي اعتقادنا ان الملكين لم يضعا البلاغ بنفسيهما ، ولا اطلعا عليه بانعام نظر. بل هو من صنع البكانتين ، ما في ذلك ريب ...

ودليلنا على ذلك ان البلاغ اورد غير مرة عبارة « العاهلين العظيمين » ... فلا يعقل ان يتحدث ملك عربي مطبوع على خلق التواضع عن نفسه بهذه اللهجة . ولم يسبق لمعاوية او للوليد بن عبد الملك ، ولا للمنصور او هارون الرشيد ان نعتوا انفسهم بالملوك العظماء ... وننتقل الان الى صلب الموضوع ، ونستعرض نص البلاغ المبين ... ونقارنه بواقع الحال.

لقد شاء واضعوا هذا البلاغ ، اما ان يضحكوا من انفسهم ، واما ان يضحكوا من العرب اجمعين .. وحاشا لهم او هيهات ان يحاولوا السخرية من وليي نعمتهم الملكين اللذين صدر البلاغ باسميهما .

فالذي يتلو بلاغ عمان ، ويغمض عينيه من كل ما جرى بين اجتماع القاهرة للملكين سعود وحسين والرئيسين عبد الناصر والقوتلي ، وبين اجتماع عمان للملكين سعود وحسين وحدهما في حزيران ، لا يتمالك ان يجزم بان كل شيء ما زال على حاله بين الدول الاربع .. وان تغيب عبد الناصر والقوتلي من اجتماع عمان، لم يكن الا لسبب قاهر ، لسبب صحي مثلا ..

ذلك ان الدولتين السعودية والاردنية تؤكدان :

١ ـ تمسكها بمباديء باندونغ والحياد الايجابي .

٢ ـ تمسكهما بالتعاون العسكري مع سوريا ومصر .

٣ ـ تمسكهما باتفاق التضامن العربي الذي يلزم كلا من مصر والسعودية بدفع خمسة ملايين جنيه للاردن في العام ، وسوريا بنصف هذا المبلغ .

هذه هي النقاط الاساسية في البلاغ . وهي كما ترى تدل على ان كل شيء يجري على ما يرام بين الدول الاربع ...

ومع ذلك فان بغداد وبيروت كانتا اكثر العواصم العربية ترحيبا بهذا البلاغ . بينما امتعضت له القاهرة ودمشق .. مما يدل على ان هناك سرا .

السر العجيب ... اللغز الخفي هو ان عدة امور جرت بين شباط وحزيران ١٩٥٧ ، وقد جرت على المسرح السياسي الطلق ، امام الجمهور مباشرة ، لا وراء الكواليس ولا خلف الستار ..

وهي امور ما يقال فيها انها تتنافى مع بلاغ عمان ، نصا وروحا ...

حدث في تلك الاشهر الثلاثة ، ان الملك سعود قبل مبدأ ايزنهاور ، وجدد ايجار قاعدة الظهران للاميركان ، وزار بغداد ، وايد الملك حسين

ـ البقية على الصفحة ٩٥ ـ